● أخبار قصيرة



يجب الحفاظ على ربحية المنشآت الصناعية والتعدينية

شدد وزير الصناعة والمناجم والتجارة على ضرورة الحفاظ على ربحية الصناعات والمناجم، داعياً إلى تجنب التوجهات التي من شأنها الإضرار بتماسك القطاع الإنتاجي. وأكد محمد أتابك، خلال الاجتماع الذي عقد بهدف بحث قضايا واهتمامات قطاعي الصناعة والتعدين، أهمية الحفاظ على ربحية الصناعات والمناجم، مشدداً على ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لزيادة الاستثمارات وتعزيز القدرات الاقتصادية للمنشآت. وناقش رواد قطاعي الصناعة والتعدين، خلال الاجتماع، أبرز القضايا والتحديات التي تواجه القطاع الإنتاجي، وتبادلوا الآراء بشأنها، كما قدموا مقترحاتهم وخبراتهم في مجالات تحسين بيئة الأعمال، وإزالة العقبات أمام الإنتاج، وتطوير الاستثمارات.



المجموعة الأوراسية تشيد بتقدّم إيران في ملف FATF

أشاد أمين المجلس الأعلى لمكافحة ووقاية جرائم غسيل الأموال وتمويل الارهاب هادي خاني، خلال لقائه بالأمين التنفيذي للمجموعة الأوراسية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب (EAG) بالدعم الفني للبلدان الأعضاء بالمجموعة في إدارة ملف ايران في هذه المنظمة الدولية، وأكد على ضرورة توسيع التعاون المتبادل. وفي هذا اللقاء الذي تم على هامش اجتماع «عمليات مكافحة الارهاب والمخدرات لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي» في موسكو وأعرب الأمين التنفيذي لمجموعة أوراسيا سرغي تركوف عن ارتياحه لتطور عدد من بنود «خطة الإقدام» للجمهورية الإسلامية الإيرانية وجهود الوفد الإيراني، داعياً إلى الإسراع في استكمال هذه الخطة. وناقش الطرفان سبل التعاون في مكافحة غسيل الأموال الناتج عن تهريب المخدرات وتطوير التدريبات والمساعدات الفنية المتبادلة وآليات التواصل المؤثر في مكافحة الشبكات الإقليمية لغسيل الأموال.



السوق الموازية الإيرانية تحقق ثالث أعلى نمو عالمياً

أعلنت السوق الموازية الإيرانية، في تقرير لها، أن أحدث الإحصاءات الصادرة عن الاتحاد العالمي للبورصات أظهرت ارتفاع عدد الشركات المدرجة فيها بنسبة ١٠/٢ ٪ ليصل إلى ٢٤٩ شركة، ما وضعها في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث نمو عدد الشركات المدرجة، بين ٨٣ بورصة عضواً في الاتحاد. ووفقاً للتقرير، الذي يغطي فترة عام واحد تنتهي في سبتمبر ٢٠٢٦، سجل عدد الشركات المدرجة في بورصات منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والأمريكتين نمواً بنسبة ١/٤ ٪ و١/١ ٪ على التوالي. وينشر الاتحاد العالمي للبورصات، بصفته أبرز هيئة دولية ومهنية للبورصات، الإحصاءات الشهرية للبورصات في نشرته الدورية «فوكوس». وقد استُخرجت الأرقام الواردة في هذا الخبر من جدول عدد الشركات المدرجة في عدد أكتوبر ٢٠٢٦ من النشرة، وهي بيانات تعود إلى نهاية أغسطس ٢٠٢٦.

رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الصينية يؤكد أهمية التعاون الإقليمي:

الأمن بعيداً عن القوى الخارجية مدخل لتوسيع التجارة والاستثمار في المنطقة



الوفاق/ شكّل تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة، انطلاقاً من الروابط الحضارية والثقافية بين شعوب المنطقة، أحد المبادئ الأساسية للسياسة الإيرانية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يؤكد المسؤولون عليه حتى في خضمّ التوترات القائمة في المنطقة. على هذا الأساس، عاد موضوع التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي إلى الواجهة مجدداً، عقب الاجتماع الرباعي الأخير الذي استضافته طهران بمشاركة باكستان وتركيا والسعودية. ويرى خبراء اقتصاديون أن هذه التعاونات لا يمكن أن تتحول إلى مسار مستدام إلا إذا تجاوزت مستوى المشاورات السياسية، وتجسدت في مشاريع مشتركة واستثمارات متبادلة وشراكات اقتصادية طويلة الأمد. ونظراً لما تتمتع به منطقة غرب آسيا، ولا سيما الخليج الفارسي، من إمكانات واسعة في مجالات الطاقة والنقل والبنية التحتية والخدمات الفنية والهندسية والتجارة، فإن الاستفادة من هذه الطاقات من شأنها أن تحقق مصالح مشتركة لدول شمال هذا الامتداد الجغرافي وجنوبه.



تعزيز سلاسل التوريد والاستفادة من الفرص الاقتصادية الإقليمية

في هذا السياق، أكد رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الصينية المشتركة، أن بلورة آلية أمنية بمشاركة دول المنطقة ومن دون حضور القوى الخارجية، يمكن أن تمهد الطريق لتوسيع التعاون التجاري، وتعزيز سلاسل التوريد، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة، مشدداً على الإمكانات الاقتصادية التي تتمتع بها إيران وموقعها الاستراتيجي على مسارات ممرات العبور الدولية.

وقال مجيدرضا حريري: إن مشاركة كبار المسؤولين من ثلاث دول مؤثرة في المنطقة، إلى جانب التصريحات الأخيرة لوزير الخارجية العماني بشأن الترتيبات المقترحة لإرساء نظام إقليمي في الخليج الفارسي، ينبغي النظر إليها في إطار واحد؛ إذ يمكن لدول مجلس التعاون، إلى جانب إيران والعراق، رغم عدم عضوية البلدين في المجلس، التعاون ضمن إطار إقليمي مشترك لضمان أمن المنطقة.

إرساء أمن المنطقة من دون حضور القوى الخارجية

وتابع رئيس غرفة التجارة الإيرانية الصينية - المشتركة، قائلاً: إن التطورات والتحركات الإقليمية، قد تبشر بقدوم مرحلة يتم فيها إرساء أمن منطقة الخليج الفارسي من دون حضور القوى الخارجية، مضيفاً: أن هذا الأمر يكتسب أهمية تاريخية كبيرة، إذ لم تشهد هذه المنطقة الجغرافية في الماضي تجارب كثيرة لإقامة أحلاف إقليمية لا تشارك فيها إحدى القوى العالمية الكبرى.

وأكد حريري أن المنطقة تشهد اليوم طرح مبادرات وتحركات تسعى من خلالها دولها إلى وضع ترتيباتها الأمنية وأطر تعاونها من دون مشاركة القوى الخارجية. ويمكن أن يشير هذا المسار إلى حدوث تحول في النظام الإقليمي، وهو تحول من شأنه، في حال تحققه، أن يمهد الطريق أمام تعاون أوثق بين دول المنطقة، معرباً عن أمله في مستقبل التطورات الإقليمية، قائلاً: نأمل أن يؤدي انتصار إيران وتجاوز الأزمات القائمة إلى قيام نظام إقليمي جديد يشمل جميع دول المنطقة والأطراف ذات المصالح في هذه الجغرافيا، ويضمن تحقيق مصالحها المشتركة.

الأمن شرط أساسي للنمو الاقتصادي وتطوير التعاون الإقليمي

ورداً على سؤال بشأن إمكانية تحقيق الأمن الإقليمي من خلال التعاون الاقتصادي، قال رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الصينية المشتركة: إن هناك سبلاً مختلفة لتحقيق الأمن الإقليمي؛ لكن حل الأزمة الراهنة ينتهي في نهاية المطاف إلى المفاوضات، موضحاً: أن إرساء الأمن في المنطقة، عقب تسوية الأزمات القائمة، يمكن أن يمهد الطريق لتوسيع التعاون الاقتصادي وتعزيز إمكانات النمو لدى دول المنطقة، مضيفاً: أنه إذا جرى إرساء الأمن الإقليمي من خلال اتفاقيات وآليات تتولى فيها دول المنطقة الدور الرئيسي، من دون مشاركة القوى الخارجية، فيمكن التعويل على قيام منطقة آمنة تتمتع بإمكانات كبيرة جداً للنمو الاقتصادي. وتابع حريري: أن هذه الإمكانات تكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى إيران، نظراً لما تمتلكه البلاد من طاقات واسعة وغير مستغلة للنمو، معرباً عن أمله في أن تشهد المنطقة، بعد تسوية الأزمات وتجاوز الظروف الناجمة عن الحرب والتوترات، عودة إيران إلى الظهور بوصفها دولة قوية تتمتع بإمكانات اقتصادية كبيرة على المستوى الإقليمي.

الموقع الجغرافي لبلادنا يضعها على مسارات ترانزيت رئيسية في المنطقة، وهو ما يمكن أن يوفر فرصاً اقتصادية مهمة في حال إرساء الأمن وتعزيز التعاون الإقليمي

تطوير ممرات العبور يتيح فرصاً للتعاون في سلاسل التوريد وتعزيز الحضور الفاعل ضمن سلاسل التوريد العالمية

ممرات العبور.. حلقة وصل بين الأمن الإقليمي والمصالح الاقتصادية

وفي سياق حديثه عن دور ممرات العبور في تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي، أشار رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الصينية المشتركة إلى أن المنطقة التي تقع فيها إيران تتمتع بموقع جغرافي على مسارات ممرات عبور دولية مهمة، ولا يمكن تجاهل دور إيران في أي من هذه الممرات، موضحاً: أن الموقع الجغرافي لإيران يضعها على مسارات ترانزيت رئيسية في المنطقة، وهو ما يمكن أن يوفر فرصاً اقتصادية مهمة في حال إرساء الأمن وتعزيز التعاون الإقليمي.

كما أشار حريري إلى أهمية المشاركة في سلاسل التوريد، قائلاً: إن تطوير ممرات العبور يتيح، إلى جانب ذلك، فرصاً للتعاون في سلاسل التوريد وتعزيز الحضور الفاعل ضمن سلاسل التوريد العالمية، غير أن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب تهيئة ظروف تتراجع فيها حالة انعدام الأمن والتدخلات العسكرية للقوى الكبرى في المنطقة، بما يتيح لدولها توسيع علاقاتها الاقتصادية في بيئة آمنة، لافتاً إلى أن إنهاء التدخلات العسكرية للقوى الكبرى في المنطقة وإقامة منطقة اقتصادية آمنة، من شأنهما تهيئة الظروف للاستفادة بصورة أفضل من الإمكانات الجغرافية والاقتصادية لدول المنطقة.

تأكيد ثنائي على تعزيز العلاقات الإقتصادية

١٠ مليارات دولار.. طاقة التبادل التجاري بين إيران وأفغانستان

قدّر رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وأفغانستان طاقة التبادل التجاري بين البلدين بنحو ١٠ مليارات دولار، مؤكداً أن حجم المبادلات الاقتصادية الفعلية يفوق بكثير الأرقام المسجلة رسمياً، وضرورة الاستفادة من هذه الإمكانات والجوار الجغرافي لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية.

وقال كمال الدين توحيد، خلال اجتماعه مع رئيس غرفة الصناعة والمناجم في قندهار محمد سرور أماني، ونائب محافظ خراسان الرضوية رضا جمشيدي: إن حجم التجارة الفعلي بين البلدين يُقدّر بما لا يقل عن ٣ - ٤ مليارات دولار، موضحاً أن جانباً مهماً من المبادلات، بما فيها التحويلات المالية للأسر الأفغانية والخدمات الفنية والهندسية وبعض التعاملات غير المسجلة، لا ينعكس في الإحصاءات الرسمية. وأضاف: أن صادرات خراسان الرضوية من الخدمات الفنية والهندسية إلى أفغانستان يمكن أن تبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً على الأقل، مشيراً إلى أن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها سلطات المحافظة لإزالة العقبات الحدودية إيجابية، إلا أن الناشطين الاقتصاديين ينتظرون الانتقال بها من مرحلة القرارات والاتفاقات إلى التنفيذ الكامل، موضحاً: أن مدة توقف البضائع ونقلها، التي كانت تصل سابقاً أحياناً إلى ١٧ يوماً أو حتى شهر، انخفضت إلى نحو يومين أو ثلاثة أيام، وفق الإحصاءات المقدمة، معتبراً ذلك مؤشراً على تحسن الأوضاع، رغم استمرار بعض العقبات أمام انسيابية الحركة الحدودية.

وأشار رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وأفغانستان إلى أن القيود المفروضة على مسار التجارة الأفغانية مع باكستان أوجدت فرصاً لتوسيع المبادلات مع إيران، داعياً إلى الاستفادة منها، كما اقترح تنظيم معارض تخصصية في المحافظات الإيرانية والولايات الأفغانية، وتحويلها تدريجياً إلى مراكز دائمة للتعريف بالمنتجات والفرص التجارية في البلدين، لافتاً إلى أهمية الإمكانات التصديرية للمنتجات الزراعية الأفغانية، ولا سيما المكسرات، موضحاً أن المنتجين الأفغان يواجهون مشكلات في التعبئة والتصنيع والوصول إلى الأسواق التصديرية، وأن التعاون مع الناشطين الاقتصاديين الإيرانيين يمكن أن يسهم في معالجتها.

تنفيذ استثمارات مشتركة في ولاية قندهار

من جانبه، أكد رئيس غرفة الصناعة والمناجم في قندهار، أن إيران تُعد الخيار الأفضل لتطوير التجارة الأفغانية، مشيراً إلى اهتمام بلاده بتنفيذ استثمارات مشتركة في ولاية قندهار.

وأوضح محمد سرور أماني: أن أفغانستان تمتلك إمكانات زراعية واسعة، ولا سيما في إنتاج الفواكه المجففة والمكسرات، مثل التين والفستق والجوز، إلا أن تطوير عمليات التصنيع وزيادة القيمة المضافة لهذه المنتجات يتطلبان تعزيز التعاون والاستثمارات المشتركة. كما أشار إلى وجود فرص للتعاون في استخراج المعادن وتصنيعها، بالاستفادة من الخبرات والإمكانات الفنية الإيرانية.



إزالة العقبات وتوسيع فرص الاستثمار المشترك

بدوره، أكد نائب محافظ خراسان الرضوية للشؤون الاقتصادية، أن حجم التجارة الرسمية وغير الرسمية بين إيران وأفغانستان لا يتناسب مع إمكانات البلدين واحتياجاتهما، داعياً إلى إزالة العقبات القانونية والحدودية وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين من الجانبين.

وأشار رضا جمشيدي إلى أن تضارب مصالح بعض الجهات والناشطين الاقتصاديين على الحدود يؤثر في انسيابية حركة التجارة، موضحاً: أن الإجراءات الأخيرة شملت زيادة بوابات الدخول وتسريع نقل البضائع، إلا أن بعض المشكلات لا تزال قائمة، ولا سيما عدم تنفيذ الجانب الأفغاني بصورة كاملة الاتفاقات المتعلقة بزيادة عدد البوابات الحدودية، مشدداً على ضرورة توفير معلومات واضحة للمستثمرين بشأن القوانين واللوائح وشروط الاستثمار وحقوق الملكية، بما يعزز الثقة ويشجع على تنفيذ المشاريع المشتركة، داعياً إلى الاستفادة من المعرض الدولي للمناجم والصناعات المعدنية الذي سيقام في مدينة مشهد المقدسة خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذر/ مارس، للتعريف بالإمكانات المعدنية لولاية قندهار وتعزيز التواصل بين المستثمرين والناشطين الاقتصاديين في البلدين.

متابعة التعاون الاقتصادي بين البلدين

وفي السياق ذاته، أشار رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وأفغانستان إلى تزايد اهتمام المؤسسات الوطنية الإيرانية بتطوير العلاقات الاقتصادية مع أفغانستان، موضحاً أن إيران لديها حالياً تمثيل دبلوماسي في مدن هرات ومزار شريف وقندهار وكابول، بما يوفر إمكانات مناسبة لمتابعة التعاون الاقتصادي بين البلدين، مضيفاً: أن التحركات الأخيرة للوفد الإيراني، ومتابعة مسؤولي وزارة الخارجية والبعثات الإيرانية في أفغانستان، فضلاً عن حضور مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية في كابول وهرات والمنطقة الحدودية، تعكس تزايد الاهتمام على المستوى الوطني بتطوير العلاقات مع أفغانستان.